

ويتمنى المجلس أن لا يكون القرار الذي صدر عن الجامعة العربية بشأن الازمة بين العراق والكويت سببا للاضرار بالمصالح العربية الأتية والمستقبلية ، ومنطلقا لترسيخ التفرقة والتمزق والضعف في صفوف الامة مما يفسح المجال امام التدخل الاجنبي ، وتآزيم الوضع الدولي الذي يؤدي بالنهاية الى تهديد المصير العربي عسكريا وسياسيا واقتصاديا وماليا .

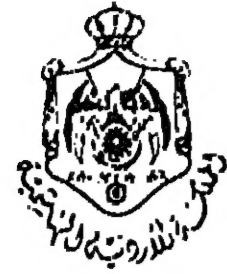
ثالثا :

أن مجلس الاعيان في هذه المرحلة الحرجة من وجود الامة العربية المحاطة بالاطار الحقيقية في كل اقاليمها ، يناشد القيادات العربية أن تتعامل مع منطق التاريخ وجو النهوض الديمقراطي العالمي ، وأن تتعامل مع ارادة شعوبها ومؤسساتها الشرعية ، ومن هنا فإن المجلس يؤكد على الحقائق التالية :-

- ١- رفض الخلافات العربية المستندة الى الاعتبارات الذاتية او المصالح الاقليمية الضيقة ، وهو يدعو لتوحيد الموقف العربي واستقلاليتها التامة في حل المشاكل العربية البينية والحفاظ على المصير العربي .
- ٢- رفض أي موقف عربي يستعين بحماية دولة اجنبية او يقبل تدخلها في القضايا العربية ، كما يدين المجلس كل تدخل اجنبي ضد أي قطر عربي .
- ٣- رفض سياسة الحصار الاقتصادي ، وحملة التحريض الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها ، وتهديدها بالتدخل العسكري ضد المصالح العربية في حين أننا لم نرى موقفا امريكيا او دوليا مثل هذا الموقف تجاه عدوان اسرائيل واحتلالها للسلطين والجولان وجنوب لبنان ، واستمرارها في العدوان على العديد من الاقطار العربية .

#### تهريب

- ١ - أعد ويؤب هذا العدد وأشرف على تنظيم منطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ صالح الزهرى
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عثمان عيسى ومنظم الضبط السيد عثمان خزال العتيبي
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
- ١ - اهاد ابو زيد
- ٢ - محمد الرحاحله



بالحق والبرية الرسمية

#### مجلس الاعيان

#### محضر الجلسة الرابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٨ محرم ١٤١١ هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٩ ميلادية .

(الجلد ٢٧)

(العدد ٤)

#### جدول الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ - طلب معلومة مقدم من سعادة العين السيد أحمد سعد العدوان عن حضور الجلسة . موافقة
- ٣ - تلاوة قرار اللجنة المشتركة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بشأن مشروع قانون الفاء المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ .
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . لم تعين

هكذا جده الجليل

## مجلس الاعيان

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) ١٨/محرم/١٤١١ هجري الموافق ١٩٩٠/٨/٩ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الرابعة) من الدورة (الاستثنائية الأولى) برئاسة (دولة السيد أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الأمة وعطوفة السيد (صالح الزعبي) .  
وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : جعفر الشامي ، وأمين شقير .  
وتغيب معذرة من الأعضاء السادة : أحمد العدوان .  
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : دولة السيد مضر بدران ، مروان القاسم ، ابراهيم عز الدين ، ومحمد القرعان .

### وحضر من الحكومة :

- ١ . معالي السيد سالم مساعدة
  - ٢ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين
  - ٣ . معالي السيد يوسف المبيضين
  - ٤ . معالي الدكتور قسيم عبيدات
  - ٥ . معالي السيد عبد الكريم الدغمي
  - ٦ . معالي المهندس دواود خلف
  - ٧ . معالي الدكتور خالد الكركي
  - ٨ . معالي الدكتور خالد أمين عبد الله
- كما حضر الجلسة السادة مدير الخدمات الطبية الملكية اللواء الدكتور عارف البطاينة وعميد كلية الطب في الجامعة الأردنية الدكتور مصلح الطراونة .

### افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، التصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة جدول الأعمال .  
السيد الأمين العام : شكرا دولة الرئيس بسم الله الرحمن الرحيم جدول الأعمال .  
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :-  
نوافق عليه ونعطي الأمين العام من ثلاثه .  
الجميع

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى المتقدمة يوم الخميس ١٨ محرم ١٤١١ هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٩ ميلادية

### السيد الأمين العام

### ٢ - تلاوة الاجازات والاعتفارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد أحمد سمور العدوان .  
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة العين المحترم !  
الجميع : موافقون

### السيد الأمين العام

### ٣ - تلاوة قرار اللجنة المشتركة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بشأن مشروع قانون إلغاء المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ .

### دولة رئيس المجلس

السيد : مقرر اللجنة المشتركة .

### المقرر السيد نجيب

### الرشدان

### قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم) لمجلس الاعيان يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٠/٨/٨ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشدان واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :  
بشير الصباغ ، محمد رسول الكيلاني ، الدكتور اسحق الفرعان ، كامل الشريف ، الدكتور سعيد التل ، السيدة ليلى شرف ، محمد عودة القرعان ، طارق علاء الدين ، الدكتور داود خاتيا ، الدكتور كمال الشاعر ، حسني عايش . وقد حضر الاجتماع معالي وزير الصحة الدكتور محمد عضوب الزين .  
ونظرت اللجنة في مشروع قانون إلغاء المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ المعال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار المناسب بشأنه . وبعد المناقشة ، في الخلفية المتعلقة بالقانون وواقع الحال ، وكذلك قرار مجلس النواب والتوصية المرفوعة من قبل اللجنة القانونية في مجلس النواب ، قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب المقرر . كما توصي اللجنة المجلس الكريم بتبني التوصية التالية للموافقة عليها ولرفعها للحكومة باسم مجلس الاعيان :  
\* " يوصي مجلس الاعيان الحكومة الموقرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسة الخدمات الصحية في المملكة بمستوياتها الثلاثة من اجل تطويرها ورفع كفاءتها والوصول الى تصور شامل متكامل ثم اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك )"

وعليه فان اللجنة توصي المجلس بالموافقة على قرارها هذا .

### أمين عام مجلس الامة

### اللجنة المشتركة

### القانونية ولجنة التربية والتعليم

\* التوصية بالوقائع بأخر هذا العدد .

تحت إشراف



كتاب الصلاة

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٨ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١٩/٨ / ١٩٩٠ م

[illegible]

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠ قانون إلغاء المؤسسة الطبية العلاجية

<p>المادة ١- يسمي هذا القانون (قانون قوائم المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠) ويصل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p>	<p>المادة ٢- تكون الكلمات التالية حشياً ودلت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أثناء ألا إذا دلت القويمة على غير ذلك :- الوزارة : وزارة الصحة . الوزير : وزير الصحة . المؤسسة : المؤسسة الطبية العلاجية .</p>	<p>المادة ٣- اعتباراً من فقاذاً أحكام هذا القانون ينفي (قانون المؤسسة الطبية العلاجية) رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٧ والتصديقات التي أجريت عليه ، كما تُلغى المؤسسة نفسها .</p>	<p>المادة ٤- ١- تعود ملكية المستشفيات التابعة للمؤسسة إلى الجهات التي كانت شكلها قبل إنشاء المؤسسة وتكون تلك الجهات ادارتها والإشراف عليها وفقاً للقوانين ، والأنظمة ، والتعليمات المعمول بها لديها . ٢- يتم تعيين أمراء المؤسسة ، والتزاماتها المالية ووجوب التصرف بها وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء بناء على تشييع لجنة خاصة بتشكيلها المجلس لهذا الغرض يشترك فيها ممثلين عن كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية وأية جهة أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة اشتراكها في اللجنة .</p>	<p>المادة ٥- ١- يعود الموظفين والمستخدمين وسائر الأشخاص الذين كانوا تابعين إلى كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية إلى وظائفهم وأعمالهم فيها ويعتبر أي إجراء اتخذ بذمتهم إلى المؤسسة أو انتدابهم إليها ملحقاً</p>
<p>قرار اللجنة المشورة (التأهيلية والقويمة)</p>	<p>قرار مجلس الوزراء</p>	<p>الواقعة على المشروع كما ورد من الحكومة</p>	<p>الواقعة على المشروع كما ورد من مجلس النواب</p>	

**مجلس الاعيان**

-	أ-	كتا
-	ب-	كتا
-	ج-	علمو
-	د-	مشق
-	هـ-	(١)
-	و-	قرآن
-	ز-	الفا
-	ح-	بها
-	ط-	الد
-	ي-	بها
-	(٥)	تم
-		مجلس
-		محضر
-		في
-		٢٧ / ٦
-		احمد اللام
-		وتوفيق
-		وتوفيق
-		وتوفيق
-		وحضرت
-	١-	
-	٢-	
-	٣-	
-	٤-	
-	٥-	
-	٦-	

تكملة في طب الأهل

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٨ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٩ ميلادية

قرار اللجنة المدنية (القانونية والدينية والقلم)	مجلس النواب	الامة كما وردت في التشريع
<p>المرافعة على التشريع كما ورد من مجلس المصممين</p>	<p>المرافعة على التشريع كما ورد من الحكومة</p>	<p>الامة كما وردت في التشريع</p> <p>الامة - رئيس الوزراء - مكلفين بتطبيق احكام هذا القانون .</p> <p>الامة - رئيس الوزراء - مكلفين بتطبيق احكام هذا القانون .</p>

**مجلس الاعيان**

<p>المادة كما وردت في المشروع</p>	<p>المادة ٧-١ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المخصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون قراره بشأن القروض التي</p>	<p>قرارات مجلس الوزراء</p>
<p>الائدية والخدمات الطبية الملكية ، وتحصل كل منها ، الائتمانات المالية وغير المالية التي تقترب على ما تم تحويله اليها من الأورام والادوية والخدمات والأشغال .</p>	<p>كانت المؤسسة قد حصلت عليها أو أبرمت العقود واتفاقيات الخاصة بها وتحصيل الحصة التي يجب على كل من الوزراء والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية تسلمها من تلك القروض والائتمانات المقررة عليها ، وكيفية دفعها مع مراعاة مسا</p>	<p>قرارات اللجنة المشددة (القانونية والفنية)</p>
<p>نصن عليه في العقود والاتفاقيات الخاصة بها .</p>	<p>ب- اما العقود والاتفاقيات الاخرى التي أبرمتها المؤسسة مع الغير ، بما في ذلك عقود التوريد والسيارة وخدمات التنظيف ، وغير ما من عقود الاعمال والخدمات فتعتبر سارية المفعول وكأنها عقدت مع كل من الوزراء والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتحتل اللجنة المخصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع الاعمال والخدمات وسائر الاعراض المخصوص عليها في تلك العقود على المستشفيات التابعة لتلك الجهات الثلاث كل حسب حاجتها اليها وارباؤها بها ، وتضمن الائتمانات والنفقات التي تقترب على ما يقدم اليها من تلك الاعمال والخدمات ودفعها لمستحقها .</p>	<p>الموافقة على المشروع كما ورد من الحكومة</p>
<p>الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب</p>	<p>الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب</p>	<p>الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب</p>

أ -	كنا
ب -	علم
-	مشا
-	قرا
١ -	الذ
٢ -	الذ
(٥) تم	بها
مجلس	
محضر	
٢٧/٦	
احمد الم	
وتقيب	
وتقيب	
وتقيب	
وحضر	
١ -	
٢ -	
٣ -	
٤ -	
٥ -	
٦ -	



١- كتاب  
الم

٢- السيد داود حنايا

٣- السيد داود حنايا

٤- السيد داود حنايا

٥- السيد داود حنايا

٦- السيد داود حنايا

٧- السيد داود حنايا

٨- السيد داود حنايا

٩- السيد داود حنايا

١٠- السيد داود حنايا

١١- السيد داود حنايا

١٢- السيد داود حنايا

١٣- السيد داود حنايا

١٤- السيد داود حنايا

١٥- السيد داود حنايا

١٦- السيد داود حنايا

١٧- السيد داود حنايا

١٨- السيد داود حنايا

١٩- السيد داود حنايا

٢٠- السيد داود حنايا

٢١- السيد داود حنايا

٢٢- السيد داود حنايا

٢٣- السيد داود حنايا

٢٤- السيد داود حنايا

شكرا السيد المقرر الان مشروع القانون معروض على المجلس الكريم هل هناك من يرغب في الحديث حول هذا الموضوع وأبعاده الأخ الدكتور داود حنايا .

دولة الرئيس ،

كنت قد تحدثت بالامس مطولا وشرحت للجنة المشتركة الظروف التي احاطت بانشاء المؤسسة ، وما قامت به المؤسسة خلال الفترة التي كنت فيها مديرا لها ، وهي تقل عن الستين ، وذكرت السبلات التي في رأيي حالت دون انطلاق المؤسسة لتحقيق اهدافها الكبيرة ، واعطيت فكرة عن الانتقادات وحملات التشكيك التي بدأت مع ولادة المؤسسة والتي استمرت خلال حياتها القصيرة بضراوة ، قليل من هذه الانتقادات محق والكثير منها بدون وجه حق .

انني احترم قرار اللجنة المشتركة بموافقتها على الغاء قانون المؤسسة ، وانطلاقا من الواقع الجديد الذي قد يفرضه هذا القرار اليوم ، لا اجد فائدة من التحدث مرة اخرى عن اسباب قيام المؤسسة اولا ، وتعثرها بعد ذلك .

ولكن فائني اجد نفسي في موقع يؤهلني لأقدم للمجلس الكريم توصيتي حول مستقبل المؤسسات العلاجية التابعة للقطاع العام ، حتى لا تنتقل من مؤسسة متعثره الى مؤسسات عديدة تلتحق الى اي فرصة من فرص النجاح ولا تحقق التطلعات والاهداف التي كانت الدافع من وراء تأسيس المؤسسة اصلا ، وعلى رأسها تأمين العدالة لجميع المواطنين في المعالجة وتأمين العدالة للعاملين في مختلف القطاعات .

انني لا اعتقد بأن العودة الى الماضي يحقق هذه الاهداف ، بل بالعكس سيعود بهذه الخدمة الى مستويات اقل بكثير ، نتيجة لتعدد الادارات والانظمة والمقاييس ، والنظم وتباين نوعية الخدمات التي تقدمها . كما ارد ان ابين خطأ الاعتقاد بأن المجلس الصحي العالي سيحل كل هذه المشاكل ويضع الاسس وسيطر على تنفيذها . انني اذكر بأن هذا المجلس قائما طيلة السنوات التي سبقت المؤسسة واتخاذ عملها ، لكنه لم يستطع ان يحقق اي من التطلعات المرجوة منه .

٨

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد رسول  
الكيلاني

اقضى على المجلس الكريم ان يؤكد على الحكومة ضرورة تبني التوصية التي جاءت في نهاية قرار اللجنة المشتركة والتي تطلب قيام الحكومة باجراء دراسة موسعة للخدمات الصحية وبما من خلال الدعوة الى اقامة مؤتمر وطني يضم جميع الخبراء والمفكرين في هذا المجال للوصول الى توصيات واضحة تمكن الحكومة من وضع تشريع جديد يحقق الاهداف الجليله التي نص عليها قانون المؤسسة الاصلي والتي ذكر بها تقرير اللجنة القانونية في مجلس النواب وخصوصا فيما يتعلق .

بجميع الادارات وليس تشييتها واتاحة الخدمة الطبية العلاجية لجميع المواطنين على قدم المساواة وتحقيق المساواة في الحقوق والامتيازات والواجبات بين العاملين في القطاع الطبي حسب اسس عادلة ومتماثلة ومنع الازدواجية مع التوفير في النفقات والتخطيط المركزي السليم واختاما مر على تأسيس المؤسسة العلاجية حوالي ثلاث سنوات وخلال هذه المدة لقد تعلمنا الكثير عن مراكز القوة والضعف في بنية القطاع الصحي والعلاجي منه خاصة ومن العمى ان نظن اننا نستطيع ان نغير عقارب الساعة الى الوراء بدلا من ان نتعلم من هذه الخبرة ونعتبر بها لاصلاح الخطأ سواء كان في الماضي البعيد او القريب شكرا سيدي الرئيس .

شكرا باشا ، معالي الاستاذ محمد رسول.

بسم الله الرحمن الرحيم . لقد قامت مؤسسات طبية في هذه المملكة نتيجة الحاجة لهذه المؤسسات ولقد اثبتت قبل وجود المؤسسة الطبية العلاجية كفاءتها وقدرتها وأصبح الأردن كمملكته تلجأ بمؤسساتها الطبية ذات الكفاءة العالية حتى ان كثيرا من الدول العربية كانت ترسل مرضاها الى المملكة ليتلقوا العلاج اللازم والكفؤ فلم تكن هنالك مؤسسة طبية علاجية قامت بنهضة واسعة في مجال الطب في المملكة ، لقد كانت المؤسسة الطبية العلاجية تنقسم الى ثلاث أسام ثم اضيف اليها القسم الرابع قسم القوات المسلحة ووزارة الصحة والمستشفيات الخاصة ثم جاء مستشفى الجامعة الأردنية تعجبة وجود الجامعة وكلية الطب

شكرا سيدي الرئيس

والأختصاص من الطبيعى وكلنا يعلم انه في ضوء الظروف الماضيه  
لقي نتيجة ظروف حرب بعد الثمانيه والاربعين والحاجه الى الاطباء  
لقت الخدمات الطبيه الملكيه رعايه خاصه لتغطي احتياجات الملكه  
ونشا فيها أطباء أكفأ قام الجيش والقوات المسلحه بتعليمهم وتدريبهم  
وأخذهم الشهادات الاختصاصيه العاليه ، لقد نشأت مشكله عندنا  
المشكله ان السلم الطبي في الملكه اصبح كفاءه عاليه في القوات  
المسلحه ووزارة الصحه الكلاءه دون المستوى العالي والمستشفيات الخاصه  
هذه لا يسيطر عليها ، المشكله هي كيف نوازي بين هذه المؤسسات او بين  
الخدمات العامه بالقوات المسلحه والخدمات العامه في وزارة الصحه كان  
من الواجب ان تدعم وزارة الصحه لتصل الى مستوى الخدمات الطبيه  
الملكيه ما وصلت اليه وزارة الصحه كان نتيجة عدم وجود الدعم الكافي  
اختلاف سلم الرواتب وهي حاجات أساسيه للانسان لكي يعيش عدم  
وجود الدعم الكافي اختلال الانظمه عدم وجود القيادات الثابته  
والمستمره فمثلا ضرب بالامس زميلنا الأخ الدكتور داود حنايتا مثلا  
قال انا دخلت خدمة القوات المسلحه للطب وعمرى ١٦ سنه فاذن هناك  
قياده ثابته استمرت في عمل طبي واحد في فتره طويله من الزمن هذه  
غير متوفره في وزارة الصحه ، فالعده أثبتت على ضوء الامكانيات  
الاقتصاديه لهذا البلد وعلى ضوء تعثر المؤسسة الطبيه في النجاح  
لأسباب مختلفه بغض النظر عن الامكانيات الماديه بغض النظر عن ان  
المؤسسات الطبيه تتبع أجهزة ودوائر ذات نظم خاصه تطبق نظمها فنلني  
هذه الامور كلها لتبقي المؤسسة الطبيه العلاجييه بعد ان اصبحت من  
ناحيةين غير مرغوب بها الناحيه الاقتصاديه وناحية ارادة التعاون ما بين  
المؤسسات الطبيه ككل ومادام ارادة التعاون غير متوافره لأن النجاح  
يفترض التعاون والأمان بنجاح المؤسسة ما دام هؤلاء لا يؤمنوا بإمكانية  
إنجاح هذه المؤسسة الغنائز منقود كما ورد في اللجنة طبيه  
الاختصاصات في هذه المؤسسات يوجب إلغاها اما من الواجب أيضا أن  
نشير الى أنه على ضوء الظروف الحاليه أصبحت تفقد أطباء يتركوها  
ويعجزوا الى القطاع الخاص فأعد المستشفيات في عمان عندما تدخل

دولة رئيس المجلس  
السيد أحمد عبيدات

اليه تجد ان الاطباء به كأنة جزء من المدينة الطبيه في السابق لأنه كل الاطباء الذين به هم سبق وان خدموا بالقوات المسلحه وكانوا أطباء أكفاء ، الذي اقترحه انه كيف تدعم وزارة الصحه لتصل الى مستوى أعلى كيف ان تحول دون هجرة الكفاءات من المؤسسات ذات الطابع الخدمه العامه الى الخدمه الخاصه كيف تحول دون هجرة الكفاءات الطبيه الى الخارج ؟ وشكرا

شكرا باشا ، دولة الأستاذ أحمد عبيدات .

شكرا دولة الرئيس أرجو أن يسمح لي الأخيرة بملاحظات بسيطة حول موضوع المؤسسة الطبية العلاجية أعتقد أن الموضوع ليس موضوع مؤسسة طبية علاجية أن تبقى أو تستمر هذه نتيجة الموضوع يتعلق أساسا بالخدمة الصحية الفعلية التي تقدم للمواطن الأردني سواء كان مدني أو عسكري في القطاع العام أو في القطاع الخاص ولذلك أعتقد أن أي إجراء سيتخذ في المستقبل لا بد وأن يستند الى تفرع صحيح لهذا الوضع الخدمة الصحية الفعلية لا تصل الى المواطنين في مواقعهم في ظل التطورات السلبية التي وقعت منذ إنشاء المؤسسة الطبية العلاجية الى اليوم لا أريد أن أقوض في تفاصيل أن الحلل داخل المؤسسة الطبية العلاجية أو في إنشائها أو في عدمه هذا الذي حصل من ناحية عملية نتيجة كل الظروف والأسباب سواء كانت عائدة الى بنية المؤسسة أو الى الظروف المالية أو الى السياسات المتبعة حول موضوعها .

النقطة الأخرى لا بد أن يجري التعامل مع العاملين في مجال الخدمات الصحية والجيش والصحة والجامعة بعميار واحد وأيضاً الاستفادة بكفاءاتهم جزئية وبسر وتيسر وتنسيق صحيح وليس بناء على العلاقات والاتصالات الشخصية كما هو حاصل الآن .

الحقيقة الفالفة أن مجمل هذه التعقيدات التي خلقت ما يسمى بالافاقيا الطبيعية في الأردن هذا، أصبحت الآن حقيقة موجودة ولها أنصار في القطاع الخاص وفي القطاع العام معاً -ردن في كل مكان عندهم مكاسب يردون أن يعاقلوا عليها نتيجة شياء: السياسة الواضحة والموقف الجريء للقرار الجاهلهم فيما يتعلق بالمنسبة الطبية العلاجية أو غيرها في

١- كذا  
الـ  
٢- كذا  
علم  
٣- كذا  
قرأ  
٤- كذا  
بها  
٥- كذا  
بها  
(٥) تم

مجلس  
محضر

1/24

أحمد الم

وتغيب

وتغيب

وتغیب

وَحَضَرَ

1

7-1

11

10-1

1



دولت علیہ



الموضوع الذي يتعلق بالخدمة الصحية الفعلية للمواطنين هذه المانيا ليس لها أي اهتمام سوى الاحتفاظ بمكاسبها لتنتائج انعكست على المواطنين وانعكست على الكفاءات الصحية المواطنين الآن تقدم لهم خدمات صحية لا بأس بها في بعض المواقع ولكن بشكل عام هو الذي يفقد حقه في أن تقدم له خدمة صحية فعلية في موقعه وفي الوقت المناسب والطرف الآخر الذي تبرههم اصحاب الكفاءات فيه من الأردنيين الأطباء في مختلف المواقع الذين أصبحوا يشعرون بأن استثمارهم غير منصف في ظل هذه الظروف والأوضاع المختلفة بدأوا يستقبطون للخارج ليس خسارة من أن يخرجوا من القطاع العام الى القطاع الخاص في الأردن لكن الخسارة بالمعنى الكلي هو استقطاب المزيد منهم الى الخارج حتى لو حققوا دخول مالية عالية وعادت الى الأردن الموضوع ليس موضوع دخول مالية لا الخسارة إنعكست على مستوى تدني الخدمة الطبية النوعية بالنسبة لنا في الأردن ولذلك اعتقد أن الموضوع سيعتمد في المستقبل على وقفه صحيحة لتقويم هذا الأمر من أساسه وسواءً وافقنا الآن على القانون أم لم نوافق الموضوع سيصبح في يد الحكومة أرجو أن تؤخذ هذه الملاحظات بالاعتبار ، وشكراً .

شكرا باشا . معالي الدكتور خليل السالم .

دولة الرئيس أشعر أنني ساطيل في الحديث عن الخدمات الطبية المؤسسة الطبية العلاجية لو أنني قصدت أن اتناول هذا الموضوع بكل التفصيل الضروري ولكنني في هذه المرحلة من النقاش وقد فاتني النقاش في اللجنة التي درست مشروع القانون أرجو أن أعلق على التوصية التي صدرت عن هذه اللجنة لم يبق لي أيدينا كما يبدو لي الموقف الحالي إلا أن تقوي هذه التوصية قليلا وأن نشهد من عبارتها ولذلك أقترح ما يلي أن تكون التوصية: يزعي مجلس الأعيان الحكومة الموقرة أن نشطب إتخاذ الإجراءات اللازمة بدراسة التوصية بدراسة الخدمات الصحية في المملكة و شطب أيضا بمنعزاتها الثلاثة لأنني لا أفهم ما هي هذه المستويات الثلاثة لعل المقصود مبادئها الثلاثة أو الأربع أو شطبها بدراسة الخدمات الصحية في المملكة وتقريرها وأسعوي كلمة التقوم من

12

**دولة رئيس المجلس  
السيد محمد الفرحان**

كلمة دولة السيد أحمد عبيدات والتي أشعر أنها ضرورية جدا بدراسة الخدمات الصحية في المملكة وتقويعها بقصد تطويرها ورفع كفاءتها الآن والوصول الى الحقيقة أنا أعطى والوصول الى ربحا كان من المفيد أن أكتب من خلال تصور واحد شامل متكامل لهذه الخدمات وبعد ذلك تبقى العبارة ثم إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك إذا أردت دولة الرئيس أن أقرأ التوصية كما عدلتها فأنتي مستعد لذلك بوصي مجلس الأعيان الحكومة المؤقتة بدراسة الخدمات الصحية في المملكة وتقويعها بقصد تطويرها ورفع كفاءتها من خلال تصور موحد شامل متكامل لهذه الخدمات ثم إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك ، الحقيقة أننا وصلنا الى هذه المرحلة وأظن أن من الصعب أن نتناول أكثر من هذه المحاولة ولذلك أنا أؤيد تقرير اللجنة مع التوصية كما أفرقتها ، وشكرا .

**شكرا ، الأستاذ حمد الفرحان**

دولة الرئيس كنت اتقن أن لا أتكلم بهذا الموضوع لأنه ليس اختصاصي لكن هذا الموضوع كان من أكثر المواضيع التي طرحت للرأي العام خلال الستة أشهر الأخيرة ونشرت وتناولت في الجرائد بالتهامين واضعين من القطاع الصحي المتخصص إتهام يدور من أطباء اختصاصيين في مواقع عملهم يدور الى إلغاء المؤسسة وإتهام آخر رد على هذا الإتهام بالصفح بأرأه منطقية ومعقولة وإدارة ومخصصة يحافظ على المؤسسة كنا نحن عرضة للتهامين في القراءه من هذا المنبع تكوّن لدي بعض اللقائات التي تقبل مرة بالتهام ومرة بأخر ثم لم يقتصر الأمر على ذلك بادرت العناصر القيادية بالتهامين باثرائنا بذكرات شخصية موجهة لكل منا أخذت معناه قرائتها منها يدافع عن المؤسسة ويقالها ومنها يدور الى إلغائها والحجج كلها متخصصين ممارسين حتى لا يعتبر سكوت على التصنيف الذي ذكره الأخ محمد رسول من أن مستغربات الصحة كانت ثلاث وقد صفنها وضع منها وزارة الصحة بالمرتبة الثانية نحن نعرف أن وزارة الصحة كانت أقل مستوى من المدينة الصحية ولكن هذا ليس لهم لوزارة الصحة ولا تصنيف لها أعتقد أنه تجهيز من الحكومات المتعاقبة برصد أموال أكثر بجهات أقوى في المطالبة فكانت ترصد أموال أكثر بجهة معينة هي

۱۲

۱- کتاب  
الع

ب- کتاب  
علو  
مشا

-  
قرا

۱- کتاب  
اللہ

۲- کتاب  
اللہ

۴-  
۵ (۵)

مجلس  
محضر

١٦/٢٧  
احمد الم  
وتغيب  
وتغيب  
وتغيب  
وحضر

1  
2  
3  
4  
5  
6



دولة رئيس المجلس  
السيد سعيد العل

**دولة رئيس المجلس  
الشهدة ليلي هرك**

شكراً ، معالي وزير الصحة

شكرا مغالى الوزير ، السيدة ليلي شرب ،

لقد كان هذا العمل

الى المجلس الطبي الأعلى وأخشى أن تلغي مؤسسة خلق جسراً آخر ثم تلغي هذا الجسر لتخلق مؤسسة أخرى نحن نريد دراسة متكاملة للوضع الطبي والعلاجي في المملكة ولا نريد أن تختصر الطريق عبر مجالات ونريد قبل أن تشكل المجالس أن يكون هناك تشاور ودراسة على نطاق واسع جدا مع جميع المعنيين بالقطاع الصحي للوصول الى الصيغة الفضلى من أجل رسم سياسة متكاملة وتصور شامل للخدمات الصحية مرة وإلى الأبد أن شاء الله وشكراً .

دولة رئيس المجلس  
بعد الاستماع الى الآراء القيمة والمناقشات حول القانون هل يرى المجلس إعفاء المقرر من ثلاثة القانون مادة مادة .

الجميع  
دولة رئيس المجلس  
أما ما يتصل بالتوصية التي رفعتها اللجنة الى المجلس وما اقترحه معالي الدكتور خليل ومعالي الدكتور سعيد التل فإذا رأيت الموافقة على هذه التوصية سأدعو معالي الدكتورين لتصوغها بالشكل الملائم والروح التي عرضها المجلس هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع  
دولة رئيس المجلس  
وهل يوافق المجلس الكريم على مشروع القانون بالغاء المؤسسة الطبية العلاجية ؟ رجاء من يوافق يرفع يده .

وهذا وهو نص القانون الذي قرر المجلس الغائه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

### مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠ قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ . ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا إذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الصحة

الوزير : وزير الصحة

المؤسسة : المؤسسة الطبية العلاجية

المادة ٣ - اعتبار من نفاذ احكام هذا القانون يلغى (قانون المؤسسة الطبية العلاجية ) رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي اجريت عليه ، كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة ٤ - أ - تعود ملكية المستشفيات التابعة للمؤسسة الى الجهات التي كانت تملكها قبل إنشاء المؤسسة وتؤول تلك الجهات ادارتها والاشراف عليها وللقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها لديها .

ب - يتم تصفية أموال المؤسسة والتزاماتها المالية ويجري التصرف بها وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة خاصة يشكلها المجلس لهذا الغرض ، يشترك فيها ممثلون عن كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية واية جهة أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة اشتراكها في اللجنة .

المادة ٥ - أ - يعود الموظفون والمستخدمون وسائر الاشخاص الذين كانوا تابعين الى كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية الى وظائفهم وأعمالهم فيها ويعتبر أي إجراء اتخذ بتخللهم الى المؤسسة أو انتدابهم اليها ملغى اعتباراً من العمل بأحكام هذا القانون .

ب - ينقل الموظفون والمستخدمون الذين عينوا في المؤسسة والعاملون فيها منذ صدور هذا القانون الى الوزارة بأوضاعهم وحقوقهم الوظيفية ، وتعتبر خدماتهم فيها استمرار لخدماتهم في المؤسسة .

ج - إذا تعدد نقل أي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (ب) من هذه المادة أو طلب هو انها خدماته فتسرى حقوقه وتدخل له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها .

د - تتم تصفية أوضاع الاشخاص الذين عينوا باجرير يرميتم في المؤسسة بقرارت يصدرها الوزير اما بانها خدماتهم ودفع حقوقهم المالية لهم ، أو بالموافقة على استمرارهم في العمل في الوزارة وذلك حسب حاجتها لخدماتهم .

المادة ٦ - أ - تعتبر العطاءات التي طرحتها المؤسسة قبل العمل بهذا القانون وكأنها طرحت من قبل الوزارة سواء كانت خاصة بلوازم أو أدوية أو خدمات أو اشغال أو لأي غرض آخر ، وتطبق عليها وعلى تقديم العروض فيها وقبولها والنظر فيها وإحالتها الاجكام والاحكام المنصوص عليها في نظامي اللوازم العامة والاشغال الحكومية المعمول بهما .

ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع اللوازم والأدوية والخدمات والاشغال التي تتم إحالتها وتقديمها بموجب العطاءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

هذه احكام القانون



على كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتحمل كل منها الالتزامات المالية وغير المالية التي تترتب على ما تم تحويله اليها من تلك اللوازم والادوية والخدمات والاشغال.

المادة ٧-أ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون قراره بشأن القروض التي كانت المؤسسة قد حصلت عليها وأبرمت العقود والاتفاقيات الخاصة بها ، وتحديد الحصة التي يجب على كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية تحملها من تلك القروض والالتزامات المترتبة عليها ، وكيفية دفعها مع مراعاة ما نص عليه في العقود والاتفاقيات الخاصة بها .

ب- أما العقود والاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها المؤسسة مع الغير ، بما في ذلك عقود التوريد والصيانة وخدمات التنظيف ، وغيرها من عقود الأعمال والخدمات فتعتبر سارية المفعول وكأنها عقدت مع كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتؤول اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع الأعمال والخدمات وسائر الاغراض المنصوص عليها في تلك العقود على المستشفيات التابعة لتلك الجهات الثلاث كل حسب حاجتها اليها وارتباطها بها ، وتحمل الالتزامات والتفقات التي تترتب على ما يقدم اليها من تلك الاعمال والخدمات وتدفعها مستحقها .

المادة ٨- تعرض اية خلافات او صعوبات تتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون على مجلس الوزراء الذي يصدر القرار النهائي بشأنها .

المادة ٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس  
والآن أرجو منكم أيضا بعد إنتهاء الجلسة أن يأتي معالي الدكتور خليل والدكتور سعيد بالشكل الذي طرح على المجلس الكريم ولأن معالي أبو العبد مهتم لهذا الموضوع يضمه للدكتورين .

السيد الامين العام  
دولة رئيس المجلس  
(٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة :  
ترفع الجلسة الى موعد آخر غير الإعلان عنها إنشاء الله وفكرا لكم .

وانتهت الجلسة

أمين عام مجلس الامة  
دولة رئيس مجلس الاعيان

صالح الزهبي  
أحمد اللوزي

الرقم : م ق / ٢٢ / ١٩٩٠

التاريخ : ١٨ / ١ / ١٤١١ هـ

الموافق : ٨ / ٩ / ١٩٩٠ م

### دولة رئيس الوزراء الأرفع

أرجو دولتكم التفضل بالعلم بأن مجلس الاعيان بعد أن وافق بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٨ / ٩ ، على مشروع قانون الغاء المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ قد قرر وضع التوصية التالية :  
« يوصي مجلس الاعيان الحكومة الموقرة بدراسة الخدمات الصحية في المملكة وتقويمها بقصد تطويرها ورفع كفاءتها من خلال تصور موحد شامل متكامل لهذه الخدمات ومن ثم اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

متمنين على الحكومة الاسراع في ذلك والتوفيق .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام ..

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد اللوزي

تمت اصدارة الأصل



الوزارة : وزارة الصحة

الوزير : وزير الصحة

المؤسسة : المؤسسة الطبية العلاجية

المادة ٣ - اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون يُلغى (قانون المؤسسة الطبية العلاجية ) رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي اجريت عليه ، كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة ٤-أ- تعود ملكية المستشفيات التابعة للمؤسسة الى الجهات التي كانت تملكها قبل إنشاء المؤسسة وتتولى تلك الجهات ادارتها والاشراف عليها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها لديها .  
ب - يتم تصفية أموال المؤسسة والتزاماتها المالية ويجري التصرف بها وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء بناءً على تنسيب لجنة خاصة بتشكيلها المجلس لهذا الغرض ، يشترك فيها ممثلون عن كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية واية جهة أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة اشتراكها في اللجنة .

المادة ٥-أ- يعود الموظفون والمستخدمون وسائر الاشخاص الذين كانوا تابعين الى كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية الى وظائفهم وأعمالهم فيها ويعتبر أي إجراء اتخذته بتقليلهم الى المؤسسة أو اعتدائهم اليها ملغى اعتباراً من العمل باحكام هذا القانون .

ب - ينقل الموظفون والمستخدمون الذين عينوا في المؤسسة والعاملون فيها منذ صدور هذا القانون الى الوزارة بأوضاعهم وحقوقهم الوظيفية ، وتعتبر خدماتهم فيها استمرار لخدماتهم في المؤسسة .  
ج - اذا تقلد اي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في اللائحة (ب) من هذه المادة أو طلب هو انتهاء خدماته فتسوى حقوقه وتدخل له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها .

د - تتم تصفية أوضاع الاشخاص الذين عينوا باجرور يومية في المؤسسة بقرارات يصدرها الوزير اما بانها خدماتهم ودفع حقوقهم المالية لهم ، أو بالموافقة على استمرارهم في العمل في الوزارة وذلك حسب حاجتها لخدماتهم .

المادة ٦-أ- تعتبر العطاءات التي طرحتها المؤسسة قبل العمل بهذا القانون وكأنها طرحت من قبل الوزارة سواء كانت خاصة بلوازم أو أدوية أو خدمات أو أشتغال أو لأي غرض آخر ، وتطبق عليها وعلى تقديم العروض فيها وقبولها والنظر فيها وإحالتها الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في نظامي اللوازم العامة والأشتغال الحكومية المعمول بهما .

ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع اللوازم والأدوية والخدمات والأشتغال التي تتم إحالتها وتقديمها بموجب العطاءات المنصوص عليها في اللائحة (أ) من هذه المادة .

#### تقريري

- ١ - أعد ويرب هذا العدد وأشرف على تنظيم خطبته أمين عام مجلس الامة الأستاذ صالح الذهبي
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان خزال الكركي .
- ٣ - قام بتدقيق هذا المحضر :

١ - محمد الرحالة

٢ - ابراهيم نسيم

تمت بحسب جدول الأعمال

أ- كتاب

البر

ب- كتاب

على

مش

ل

ل

١- ال

بها

٢- ال

٥

(٥) تم

مجلس

محضر

٦/٢٧

احمد ال

وتفهي

وتفهي

وتفهي

وحضر

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

الرقم : م ق / ٢٢ / ١٩٩٠  
التاريخ : ١٤١١ / ١ / ١٨ هـ  
الموافق : ١٩٩٠ / ٨ / ٩ م

دولة رئيس الوزراء الألفم

أرجو دولتكم التفضل بالعلم بأن مجلس الاعيان بعد أن وافق بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٨ / ٩ ، على مشروع قانون الغاء المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ قد قرر وضع التوصية التالية :  
ويوصي مجلس الاعيان الحكومة الموقرة بدراسة الخدمات الصحية في المملكة وتقريبها بقصد تطويرها ورفع كفاءتها من خلال تصور موحد شامل متكامل لهذه الخدمات ومن ثم اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

متمنين على الحكومة الاسراع في ذلك والتوليق .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد المرزوي

تمت  
أحمد المرزوي

على كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتحمل كل منها الالتزامات المالية وغير المالية التي تترتب على ما تم تحويله اليها من تلك اللوازم والادوية والخدمات والاشغال.

المادة ٧ - أ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون قراره بشأن القروض التي كانت المؤسسة قد حصلت عليها وأبرمت العقود والاتفاقيات الخاصة بها ، وتحديد الحصة التي يجب على كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية تحملها من تلك القروض والالتزامات المترتبة عليها ، وكيفية دفعها مع مراعاة ما نص عليه في العقود والاتفاقيات الخاصة بها .

ب - أما العقود والاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها المؤسسة مع الغير ، بما في ذلك عقود التوريد والصيانة وخدمات التنظيف ، وغيرها من عقود الأعمال والخدمات فتعتبر سارية المفعول وكأنها عقدت مع كل من الوزارة والجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع الاعمال والخدمات وسائر الاغراض المنصوص عليها في تلك العقود على المستشفيات التابعة لتلك الجهات الثلاث كل حسب حاجتها اليها وارتباطها بها ، وتحمل الالتزامات والتفقات التي تترتب على ما يقدم اليها من تلك الاعمال والخدمات وتدفعها مستحقة .

المادة ٨ - تعرض أية خلافات أو صعوبات تتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون على مجلس الوزراء الذي يصدر القرار النهائي بشأنها .

المادة ٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
دولة رئيس المجلس  
والآن أرجو منكم أيضا بعد إنتهاء الجلسة أن يأتي معالي الدكتور خليل والدكتور سعيد بالشكل الذي طرح على المجلس الكريم ولأن معالي أبو العيد مهتم لهذا الموضوع نضمه للدكتورين .

السيد الامين العام  
دولة رئيس المجلس  
(٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
ترفع الجلسة الى موعد آخر حين الإعلان عنها إنشاء الله وشكرا لكم

وانتهت الجلسة

أمين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
دولة رئيس مجلس الاعيان  
أحمد المرزوي

أ - كتاب

ب - كتاب

ج - كتاب

د - كتاب

هـ - كتاب

و - كتاب

ز - كتاب

ح - كتاب

ط - كتاب

ي - كتاب

ك - كتاب

ل - كتاب

م - كتاب

ن - كتاب

س - كتاب

ص - كتاب

ض - كتاب

ط - كتاب

ي - كتاب

ك - كتاب

ل - كتاب

١- كتاب  
 ٢- كتاب  
 ٣- كتاب  
 ٤- كتاب  
 ٥- كتاب  
 ٦- كتاب  
 ٧- كتاب  
 ٨- كتاب  
 ٩- كتاب  
 ١٠- كتاب  
 ١١- كتاب  
 ١٢- كتاب  
 ١٣- كتاب  
 ١٤- كتاب  
 ١٥- كتاب  
 ١٦- كتاب  
 ١٧- كتاب  
 ١٨- كتاب  
 ١٩- كتاب  
 ٢٠- كتاب  
 ٢١- كتاب  
 ٢٢- كتاب  
 ٢٣- كتاب  
 ٢٤- كتاب  
 ٢٥- كتاب  
 ٢٦- كتاب  
 ٢٧- كتاب  
 ٢٨- كتاب  
 ٢٩- كتاب  
 ٣٠- كتاب  
 ٣١- كتاب  
 ٣٢- كتاب  
 ٣٣- كتاب  
 ٣٤- كتاب  
 ٣٥- كتاب  
 ٣٦- كتاب  
 ٣٧- كتاب  
 ٣٨- كتاب  
 ٣٩- كتاب  
 ٤٠- كتاب  
 ٤١- كتاب  
 ٤٢- كتاب  
 ٤٣- كتاب  
 ٤٤- كتاب  
 ٤٥- كتاب  
 ٤٦- كتاب  
 ٤٧- كتاب  
 ٤٨- كتاب  
 ٤٩- كتاب  
 ٥٠- كتاب  
 ٥١- كتاب  
 ٥٢- كتاب  
 ٥٣- كتاب  
 ٥٤- كتاب  
 ٥٥- كتاب  
 ٥٦- كتاب  
 ٥٧- كتاب  
 ٥٨- كتاب  
 ٥٩- كتاب  
 ٦٠- كتاب  
 ٦١- كتاب  
 ٦٢- كتاب  
 ٦٣- كتاب  
 ٦٤- كتاب  
 ٦٥- كتاب  
 ٦٦- كتاب  
 ٦٧- كتاب  
 ٦٨- كتاب  
 ٦٩- كتاب  
 ٧٠- كتاب  
 ٧١- كتاب  
 ٧٢- كتاب  
 ٧٣- كتاب  
 ٧٤- كتاب  
 ٧٥- كتاب  
 ٧٦- كتاب  
 ٧٧- كتاب  
 ٧٨- كتاب  
 ٧٩- كتاب  
 ٨٠- كتاب  
 ٨١- كتاب  
 ٨٢- كتاب  
 ٨٣- كتاب  
 ٨٤- كتاب  
 ٨٥- كتاب  
 ٨٦- كتاب  
 ٨٧- كتاب  
 ٨٨- كتاب  
 ٨٩- كتاب  
 ٩٠- كتاب  
 ٩١- كتاب  
 ٩٢- كتاب  
 ٩٣- كتاب  
 ٩٤- كتاب  
 ٩٥- كتاب  
 ٩٦- كتاب  
 ٩٧- كتاب  
 ٩٨- كتاب  
 ٩٩- كتاب  
 ١٠٠- كتاب

# تعريف

- ١- أعدت هذا العدد وأشرف على تنظيم خطته أمين عام مجلس الأمة الأستاذ صالح الزويبي
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان يعقوب ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكوي
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
- ١- محمد الرحالة
- ٢- ابراهيم نسيم

مكتبة  
 جامعة  
 الكويت